

مجلة التربوي

العدد 11

مجلة التربوي

مجلة علمية محكمة تصدر عن

كلية التربية

جامعة المرقب

العدد الحادي عشر
يوليو 2017م

هيئة التحرير

رئيس التحرير: د. عطيه رمضان الكيلاني

مدير التحرير: د. علي أحمد ميلاد

سكرتير المجلة: م. عبد السلام صالح بال حاج

المجلة ترحب بما يرد عليها من أبحاث وعلى استعداد لنشرها بعد التحكيم .

المجلة تحترم كل الاحترام آراء المحكمين وتعمل بمقتضاهما .

كافحة الآراء والأفكار المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ولا تتحمل المجلة تبعاتها .

يتحمل الباحث مسؤولية الأمانة العلمية وهو المسؤول عما ينشر له .

البحوث المقدمة للنشر لا ترد لأصحابها نشرت أو لم تنشر .

حقوق الطبع محفوظة للكلية .

مجلة التربوي

العدد 11

بحوث العدد

- العمل بالحديث المعنون
- الإدراك الاجتماعي وعلاقته بجودة الحياة
- التدخل العلاجي والتأهيلي المبكر وعلاقته بتحسين بعض مجالات النمو المختلفة للأطفال المصابين بأعراض متلازمة داون ودور الأسرة
- ظاهرة الهروب من المدرسة الأسباب - العوامل المساعدة على حدوثها -
- الأساليب الإرشادية المقترحة لمعالجة هذه الظاهرة ضمن الواقع التعليمي الحديث
- الذكاء الاجتماعي (2005 - 2015)
- الآثار النفسية والاجتماعية والتربوية للحرب على الأطفال
- الفنون الجميلة وأقسامها عند كاتط
- تقدير معايير جودة المياه السطحية والجوفية لوادي كعام
- استراتيجيات مواجهة الضغوط النفسية في مرحلة المراهقة
- من الجارة
- تقييم مشاريع التخرج بأقسام الحاسوب بمؤسسات التعليم العالي بمنطقة
- الخمس باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)
- منهاج ابن الحنبل و اختياراته النحوية في شرح ميمية أبي السعود
- صرُفُ الممنوع منَ الصَّرْفِ ومنعُ المَصْرُوفِ
- استخدام تقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية في تقدير
- استنزاف الغطاء النباتي وأثره على معدل درجات الحرارة بمنطقة الخمس
- تقدير دور الانترلوكين - 2 كوسيلة للكشف عن سرطان المثانة البولية
- آثار الصادرات في النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (2005 - 2015)

- Arabic Diacritics and Their Influence on Word Recognition
- The Effect of Exposure Frequency on Intermediate Language Learners' Incidental Vocabulary Acquisition and Retention through Reading
- Investigating the Students' Real Problems in Forming the Different Types of Adverbial Clauses (Case Study: the Third Year Students in the Faculty of Education)
- The best fitted regression line procedure for analytic rotation in factor analysis
- A CASE STUDY OF LIBYAN AND SERBIAN TEACHERS`ATTITUDES TOWARDS INCLUSION EDUCATION
- DIFFERENTIAL SANDWICH THEOREMS FOR CERTAIN SUBCLASSES OF ANALYTIC FUNCTIONS
- Common Fixed Point Theorem For Sub-Compatible Mappings of Type A In Fuzzy 2-Metric Space
- Automorphisms of Groups That are Isomorphic to (Z_{n+n}) with One Orbit
- Certain Conditions for Strongly Starlike and Strongly Convex Functions
- Environmental Impacts of Libyan Man Made River on The Nearby Region



أ. عبير إسماعيل الرفاعي
كلية الآداب - جامعة المربك

المقدمة:

أحمده تعالى وبه استعين وأصلي وأسلم على أشرف الخلق أبي القاسم محمد بن عبد الله وعلى صحبه وآل بيته ومن تبع هداه بإحسان إلى يوم الدين....
وبعد.....

فلقد كرم الله لغتنا العربية بأن جعلها لغة القرآن الكريم المعجزة الإلهية الخالدة الذي أنزله الله تعالى على نبيه الكريم ليكون إماماً للناس ومرشداً لهم إلى الطريق المستقيم حيث قال تعالى: «إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا» فضمن لغة العربية القوة والخلود.

إن مواضيع النحو كثيرة ومتشعبه وتحتاج إلى تأمل ودراسة حتى يمكن إدراكتها وفهمها لذلك اختارت موضوع بحثي هذا وهو (صرف الممنوع من الصرف ومنع المتصروف) الذي يعد أهم الموضوعات في العربية والتي يقع فيه كثير من الجدل حول كيفيةه كما يجد بعض الدارسين للعربية صعوبة في مسائله فحاولت أن أقدم هذا الموضوع بأسلوب ميسر يساعد في تيسيره وفهمه وإدراكه.

وقد اهتم العرب القدماء بجمع ما سمعوه عن فصحاء القبائل العربية فجمعت الأمثال والحكم وضروب الأدب بأنواعها إلى جانب ألفاظ اللغة. ولذلك مثلت هذه الأمور بداية عصر التدوين بجمع اللغة ومن تم دراستها وتقرير ما أطلق عليه (نحو العربية)
وآخر دعوائي أن الحمد لله رب العالمين

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

الاسم في اللغة العربية هو ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن بزمن، مثل: محمد، ومدينة، وقد يكون معربياً، مثل: محمد، ومسجد، وطائرة، وقد يكون مبنياً، مثل: هذا، وأنت، والذى.

وقد جَمَعَ ابنُ مالِكٍ⁽¹⁾ مواضع بناء الاسم في قوله:

1. هو محمد بن عبد الله بن عبد الله بـ مالك العلامة جمال الدين أبو عبد الله الطائي النحوي، إمام النحاة وحافظ اللغة، من مؤلفاته: الألفية، والكافية الشافية وشرحها، والتسهيل وشرحه، توفى سنة 672هـ. ينظر: بغية الوعاة 130، وشذرات الذهب 482/5، والأعلام 233/1

والأسماء مُمنوعةٌ من ربِّ
ومنها يُشبَّهُ من الحُروفِ مُذكورةٍ
كالشَّبَهُ الوضعي في اسمٍ جَئْنَاوَ المعنوي في متى وفي هنا
وكنيابٌ عن الفعلِ
بـ اـ لـ اـ ثـ رـ وـ كـ اـ فـ تـ اـ لـ اـ صـ لـ اـ
الأصلُ في الاسم الإعرابُ، كما أنَّ الأصلَ في الفعل البناءُ، وهذا مذهبُ البصريين،
ومذهبُ الكوفيين أنَّ الإعرابَ أصلٌ فيهما معاً⁽¹⁾.
والأصلُ في الاسم أن يكونَ معرباً بالحركات، الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة
للجر⁽²⁾.

وقد يشابه الاسم الفعلَ يُبني لالأسباب الواردة في قول ابن مالك السابق، ومشابهةُ الاسم
للفعل على ثلاثة أوجهٍ:

الأول: وهو الأقوى، حيث يُبني الاسم مثل الفعل، ويُعطى حكمه، وذلك بأن يكون معنى
الاسم هو معنى الفعل تماماً، مثل أسماء الأفعال، نحو: صَهٌ، وحِيَهٌ، فـ (صَهٌ) معناه
(أصْمَتُ)، و (حِيَهٌ) معناه (أَقْبَلَ)⁽³⁾.

والثاني: وهو الأوسط، وذلك بأن يكون الاسم مثل الفعل من حيث تركيبُ الحروف الأصلية،
ويأخذُ منه شيئاً من معناه، وهنا لا يُعطى له حكمُ الفعل كاملاً، وإنما يُعطى عمله فقط، ولا
يكون مبنياً مثله، مثل: أسماء الفاعلين، وأسماء المفعولين، والصفة المشبهة⁽⁴⁾.

والثالث: وهو الأضعفُ، حيث يكون الاسم غير مشابهٍ للفعل في الصورة، ولا متضمناً
لمعناه، وإنما تكونُ بينهما مشابهةً بعيدةً من حيث كونُ الاسم فرعاً لأصلٍ، والفعلُ أيضاً فرعٌ
عن الاسم، وهذه المشابهة هي التي تنزعُ عن الاسم علامة الإعرابِ، فيكونُ اسمًا معرباً ولكنْ

1. ينظر: شرح ابن الناظم ص 28.

2. ينظر: شرح ابن الناظم ص 31.

3. ينظر: شرح الرضي على الكافية 1/103.

4. ينظر: شرح الرضي على الكافية 1/103.

صرف الممنوع من الصرف ومنع المتصروف

دون علامة إعراب، وهي التوين، ثم يتبع هذا انتزاع الكسر، وهو علامة الجر، أو ينتراع التوين والكسر معاً، كما هو رأي الزجاج⁽¹⁾ وهذا هو الاسم الممنوع من الصرف⁽²⁾. ومن البداهي أن الاسم عندما شابة الفعل أصبح الفعل مشابها للاسم أيضاً، ولكن لماذا أعطى الاسم حكم الفعل ولم يتم العكس؟

أو: لماذا كان إعطاء الاسم حكم الفعل أولى من إعطاء الفعل حكم الاسم؟

إنما شابة الاسم الفعل وأعطي حكمه فمنع من الصرف، ولم يشابه الفعل الاسم ولم يعط حكمه؛ لأن الاسم قد تطفل على الفعل في شيء هو خاص بالفعل وليس لأنهما متناسبان مثلاً، فذلك أعطي حكمه لأنّه هو المتطفّل، مثلاً في ذلك مثل اسم الفعل حين أشبة الفعل في المعنى، فقد أعطي حكمه، وهو البناء والعمل، ومثلاً تطفل الاسم على الحرف باحتياجه إلى غيره، مثل الأسماء الموصولة، فبنيت هذه الأسماء لتطفوّلها على الحرف فيما يخصه، وهو الاحتياج أو الافتقار إلى غيره، فأعطي الاسم هنا حكم الحرف، ولم يحدث العكس، وكذلك مثلاً شابة الفعل الحرف بلزوم معنى الإنسان الذي هو أصل للحرف، أعطي الفعل حكم الحرف في الجُمود وعدم التصرُّف، مثل الأفعال الجامدة: نعم، وبئس، وعسى، ولئن⁽³⁾.

والاصل في إعراب الاسم أن يكون بالحركات، الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجر، وقد تتوب حركات الإعراب الأصلية مناب الحروف في إعراب بعض الأسماء، كالأسماء الستة، والمثنى، وجمع المذكر السالم، كما تتوب الحركات عن بعضها في إعراب بعض الأسماء، كما نابت الكسرة عن الفتحة في نصب جمع المؤنث السالم، وكنيابة الفتحة عن الكسرة في جر الاسم الممنوع من الصرف.

والاصل في الاسم المعرب بالحركات الصرف، وقد اختلف العلماء في أصل اشتراق (الصرف) هل هو من الصرف وهو الخالص من اللَّبن؟ والمنصرف خالص من شبه الفعل؟ أو: من الصرف، وهو الصوت؛ لأن الصرف- وهو التوين- صوت في الآخر؟ أو: من الانصراف، وهو الرجوع؟

وقيل: هو من الانصراف إلى جهات الحركات⁽⁴⁾.

1. هو إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق النحوي، كان يخرط الزجاج ثم اشتهر النحو فلزم المبرد لتعلميه، من مؤلفاته: معاني القرآن، وكتاب الاشتراق، وما ينصرف وما لا ينصرف، توفي سنة 311هـ.

ينظر: إنباه الرواة 194/1، وبغية الوعاة 1/411، وشذرات الذهب 2/449.

2. يننظر: شرح الرضي على الكافية 1/103، 104.

3. يننظر: شرح الرضي على الكافية 1/104.

4. يننظر: شرح التصريح على التوضيح 2/315.

صرف الممنوع من الصرف ومنع المتصروف

ومعنى الصرف عند الزجاج: (التمام)، "ومعنى التمام: أن يدخله مع الرفع والنصب الخفظ، ومع الحركات التوين"⁽¹⁾.

وقد أشار ابن مالك إلى معنى الصرف بقوله:

**الصَّرْفُ تنوين أَنَّ مِيزَانَ مَعْنَى بِهِ يَكُونُ
الاسْمُمُ أَمْكَنَ**

ويُفهم منه أنَّ الاسم غير المنصرف هو المعرُب الفاقد لهذا التوين، ولكن ينبعي تخصيصُ (التوين)؛ لأنَّ نحو: مؤمنات غير داخل في هذا التعريف؛ لأنَّه منصرف، مع أنَّه منون، فهو فاقد لهذا التوين، وتنوينه توينٌ مقابلة النون في جمع المذكر السالم⁽²⁾.

ولهذا قال ابن عقيل⁽³⁾ في شرحه لقول ابن مالك السابق موضحاً المراد من قوله التوين بأنه: "التوين الذي لغير مقابلة، أو تعويض، الدال على معنى يستحق به الاسم أن يسمى أمكن".⁽⁴⁾

وقد منع الاسم الممنوع من الصرف من التوين، كما منع من الجر بالكسرة، ويرى الجمهور أنَّ الاسم عندما منع من التوين منع الجر تبعاً له⁽⁵⁾، وذكر الرضي⁽⁶⁾ أنَّ هذا الرأي هو الأقرب، وذلك أنَّ التوين إنما سقط من الاسم الممنوع من الصرف لمشابهة الفعل؛ لأنَّ التوين يُحذف لأجل الوقف، والألف، واللام، والإضافة، والبناء أيضاً، وليس هنا لأجل منع الصرف، وإنما لمشابهة الفعل، وبما أنَّ التوين لا يدخل على الفعل، سقط تبعاً له الكسر؛ لأنَّه لا

1. ما ينصرف وما لا ينصرف ص 3.

2. ينظر: شرح التصريح على التوضيح 2 / 315.

3. هو عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن محمد بن عقيل، القرشي الهاشمي العقيلي، كان إماماً في العربية والبيان، من مؤلفاته: المساعد في شرح التسهيل، وشرح على الألفية، والجامع النفيس في الفقه، توفي سنة 769هـ. ينظر: بغية الوعاة 47، وشذرات الذهب 6/412، والأعلام 96/4.

4. شرح ابن عقيل 3 / 144.

5. ينظر: شرح الرضي على الكافية 1 / 102.

6. هو رضي الدين محمد بن الحسن الأسترابادي، يلقب بـ(نجم الأئمة) من مؤلفاته: شرح كافية ابن الحاجب، وشرح شافية ابن الحاجب، توفي سنة 688هـ. ينظر: بغية الوعاة 1/567، وهدية العارفين 6/86.

صرف الممنوع من الصرف ومنع المتصروف

يدخل على الفعل أيضاً وليس بأدل على هذا من جلب نون الوقاية، أو نون العماد حسب تسمية الكوفيين، للفعل في نحو: جعلني، و اجعلني؛ حماية له من الكسر⁽¹⁾. بينما يرى الزجاج أن العلتين، التنوين والجر، اقتضتا الحذف معًا، حيث قال: "فأماماً الجر، وهو الخفض، فإنما امتنع فيما لا ينصرف من قبل أن ما لا ينصرف فرع في الأسماء، كما أن الأفعال فرع عن الأسماء؛ لأن الاسم قبل الفعل، فقد أشبه ما لا ينصرف الفعل، فلا يكون في أنواع إعرابه ما لا يدخل الفعل، فلذلك جعل المخوض فيه مفتوحًا، فالفتح فيه بناء، إذ لم يمكن أن يدخله إعراب لا يدخل في الفعل مثله، فأبدل من الكسر بناء الفتح⁽²⁾. وقد نسب هذا الرأي إلى الرمانى⁽³⁾ أيضاً.

والعلل المانعة للاسم من الصرف تسع، جمعها ابن النحاس⁽⁴⁾ في قوله:

موانع الصرف تسع إن أردت بها عوناً لتبلغ في إعرابك الأملا
اجمَعْ وَزَنْ عَادِلاً أَنْثِ بِمَعْرِفَةِ رَكْبٌ وَزِدْ عُجْمَةً فَالوَصْفُ قَدْ كَمُلاً⁽⁵⁾
وَعَدَّهَا ابن الحاجب⁽⁶⁾ في بيتهن، بما قوله:
عَدْلٌ وَوَصْفٌ وَتَأْيِيثٌ وَمَعْرِفَةٌ وَعُجْمَةٌ ثُمَّ جَمْعٌ ثُمَّ تَرْكِيبٌ
وَالنُّونُ زَائِدَةٌ مِنْ قَبْلِهِ اَلِفْ وَوَزْنُ فِعْلٍ وَهَذَا القَوْلُ
تَقْرِيبٌ⁽⁷⁾

1. ينظر: شرح الرضي على الكافية 1/102، 103.

2. ما ينصرف وما لا ينصرف ص 4.

3. هو علي بن عيسى بن علي بن عبد الله أبو الحسن الرمانى، كان إماماً في العربية، علاماً في الأدب في طبقة الفارسي والسيرافي، معتزلياً، من مؤلفاته: التفسير، وشرح أصول ابن السراج، وشرح المقتضب، توفي سنة 384هـ. ينظر: بغية الوعاة 2/180، 181.

4. هو محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الإمام أبو عبد الله بهاء الدين بن النحاس الطبشي، شيخ الديار المصرية في علم اللسان، قيل إنه لم يصنف شيئاً إلا ما أملاه شرحاً لكتاب (المقرب)، توفي سنة 698هـ. ينظر: بغية الوعاة 1/13، وشذرات الذهب 6/114، والأعلام 5/297.

5. ينظر: شرح شذور الذهب ص 588.

6. هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس أبو عمرو بن الحاجب، برع في الأصول والعربية، كان من أذكياء العالم، من مؤلفاته: الكافية في النحو، والشافية في الصرف، والأمالي في النحو، توفي سنة 646هـ. ينظر: العقد الشمين للذهبي ص 45، وبغية الوعاة 2/134، وشذرات الذهب 5/359.

7. شرح الرضي على الكافية 1/101.

صرف الممنوع من الصرف ومنع المتصروف

فلاسم يُمنع من الصرف إن اجتمعت فيه علتان من هذه العلل، أو وجدت فيه علة واحدة تُقْوِي مَقَامَ عَلَيْنِ، وما يقوم مقام علتين: الجمع على صيغة مُنتَهٍ (مفاعل، ومفاعيل)، وألف التأييث (المقصورة والممدودة)⁽¹⁾.

والقياس يقتضي أن لا يُمنع الاسم من الصرف إلا إذا وجدت فيه علتان أو علة واحدة تقوم مقامهما.

وتتجدر الإشارة إلى أنَّ الاسم الممنوع من الصرف إذا دخلت عليه الألف واللام، أو أضيفَ انصرف، نحو: اجتمعَ الْمُصْلُونَ فِي الْمَسَاجِدِ، ونحو: مررتُ بِأَحْمَدِكُمْ، ولكنَّ السؤال: لماذا انصرف؟

والجواب: إنَّ دخولَ الألفِ واللام على الاسم قد زالت عنْ شَبَهِ الفعل الذي هو علةٌ منعه من الصرف؛ لأنَّ الألف واللام لا تدخلان على الفعل، فلما دخلتا على الاسم هنا زال شبهُ بالفعل، فزالت علةٌ منعه من الصرف، وكذلك الإضافة؛ فال فعل لا يُضافُ، فلما أُضيفَ الاسم المشابه له زال عنه هذا الشبه⁽²⁾.

وإطلاقُ كلمة (علة) أو (سبب) على أحد موانع الصرف التسع، أو الفروع كما يطلق عليها بعض النحويين، إنَّما هو مجاز؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ من هذه الفروع لا يمنع الصرف بمفرده، وإنَّما هو جزءٌ من العلة وليس علةً تامةً، فإذا اجتمع مع غيره تكتملُ العلة ويحصل الحكم، ويُمنع الاسم من الصرف⁽³⁾.

وإذا أُريدَ تجويزُ إطلاق لفظ علة على أحد الفروع، فلا يجوز إلا مع ألف التأييث، أو صيغة مُنتَهٍ (الجمع)، لأنَّ كُلَّاً منها تمنع الصرفَ وحدها، أمَّا الباقي فلا بدَّ من اجتماعِ اثنتين منها معاً حتَّى تُسمَى علةٌ وتمنع الصرف.⁽⁴⁾

فالالأصلُ هو الصرفُ، والمنع فرع عنه، وقد أجمع النحويون على جواز ترك الفرع والرجوع إلى الأصل بصرف ما لا ينصرف وذلك في ضرورة الشعر، قال سيبويه⁽⁵⁾: "اعلم

1. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش/158، وشرح الرضي على الكافية/100، وشرح قطر الندى 311، وشرح الأشموني 229.

2. ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ص.9.

3. ينظر: شرح الرضي على الكافية 1 / 101.

4. ينظر: شرح الرضي على الكافية 1 / 101.

5. هو عمرو بن عثمان بن قتيبة، أبو بشر، ويقال له: أبو الحسن، إمام البصريين، أخذ عن الخليل ويونس بن حبيب، صنف كتابه الوحيد المعروف بكتاب سيبويه، واختلف في مكان وفاته وتاريخه، والأشهر أنه مات

صرف الممنوع من الصرف ومنع المصاروف

أنَّه يجوزُ في الشعر ما لا يجوزُ في الكلام من صرفِ ما لا ينصرفُ، يشَبِّهُونَهُ بما ينصرفُ من الأسماء؛ لأنَّها أسماءٌ كما أنَّها أسماءٌ.⁽¹⁾

واختلفوا في عكسهِ، وهو جوازُ منع الاسم المصاروف من الصرف في ضرورة الشعر، فمنه سيبويهُ وأكثرُ البصريين، وعَدُوهُ إخراجاً للاسم عن أصله؛ لأنَّ الأصلَ في الأسماء المعرفيةِ أن تكونَ مصاروفةً، وإنما يجوزُ في الضرورة ردُ الكلمة إلى أصلها لا إخراجها عن ذلك الأصل.⁽²⁾

قال المبرَّد⁽³⁾: "واعلم أنَّ الشاعر إذا اضطُرَّ صرفَ ما لا ينصرف، جاز له ذلك؛ لأنَّه إنما يرُدُّ الأسماء إلى أصولها، وإن اضطُرَّ إلى تركِ صرفِ ما ينصرف لم يجُزْ له ذلك؛ وذلك لأنَّ الضرورة لا تُجَوزُ اللحن، وإنما يجوزُ فيها أن ترُدَ الشيءَ إلى ما كان له قبل دخولِ العلة".⁽⁴⁾ وهو رأي ابن جني⁽⁵⁾ أيضاً، حيث قال: "الشاعر له مع الضرورة أن يصرف ما لا ينصرف، وليس له تركُ صرفِ ما ينصرفُ للضرورة، هذا مذهبنا، وذلك أنَّ الصرفَ هو الأصلُ، فإن اضطُرَّ الشاعر رجَعَ إليه، وليس له أن يتركَ الأصلَ إلى الفرع".⁽⁶⁾

بالبصرة سنة 180هـ. ينظر: إنباه الرواة 2/346، والعقد الثمين للذهبي 217، 218، وبغية الوعاة 229/2.

.230

1. الكتاب: 53/1

2. ينظر رأيهم في شرح المفصل لابن يعيش 1/68494، وضرائر ابن عصفور ص 78، وشرح الرضي على الكافية 1/106، 107، وخزانة الأدب للبغدادي 1/147.

3. هو محمد بن يزيد الأردي النحوي الملقب بالمبرَّد، أخذ عن المازني، والسجستاني، من مؤلفاته: الكامل في اللغة والأدب، والمقتضب، وكتاب البلاغة، توفى سنة 285هـ. ينظر: إنباه الرواة 3/241، وبغية الوعاة 269/1، وشذرات الذهب 2/361.

4. المقتضب 292/3

5. هو عثمان أبو الفتح بن جني، عالم بال نحو والتصريف، لزم أبا علي الفارسي أربعين سنة يتعلم منه التصريف، من مؤلفاته: الخصائص، وشرح تصريف المازني، والمحتسب، توفي سنة 392هـ. ينظر: إنباه الرواة 2/335، والعقد الثمين للذهبي ص 77، وبغية الوعاة 2/132.

6. سر صناعة الإعراب 2/198.

صرف الممنوع من الصرف ومنع المتصروف

العدد 11

وذكر الأشموني⁽¹⁾ أنَّ قوماً أجازوا منع صرف المنصرف في اختيار الكلام، منهم ثعلب⁽²⁾.

بينما أجازه الكوفيون، وبعض البصريين كالأخفش،⁽³⁾ وأبي علي الفارسي⁽⁴⁾، وجماعة من المتأخرین، منهم أبو القاسم بن برهان⁽⁵⁾، حيث أجازوا منع المتصروف من الصرف في ضرورة الشعر⁽⁶⁾، ولكن إجازتهم هذه ليست مطلقة على ما ذكره الرضي من أنهم اشترطوا العلمية؛ لأنها شرط لكثير من الأسباب كالتأنيث، والتركيب، والعجمة، فهذه الأسباب الثلاثة لا تمنع الاسم من الصرف إلا إذا وجدت معها العلمية، وقد نسب هذا التخصيص إلى بعض المتأخرین من الكوفيین⁽⁷⁾.

1. هو علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن نور الدين الأشموني، نحوى من فقهاء الشافعية، أصله من (أشمون) بمصر، من مؤلفاته: شرح ألفية ابن مالك، ونظم في الفقه وشرحه، ونظم جمع الجواب، توفي سنة 900هـ، وقيل: سنة 918هـ. ينظر: هدية العارفين 5/739، والأعلام 5/10.

2. ينظر: شرح الأشموني 2/274.

وثعلب هو أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني، إمام أهل الكوفة في النحو واللغة، ولازم ابن الأعرابي، وروى عنه اليزيدي، والأخفش الأصغر، ونقطويه، من مؤلفاته: معانى القرآن، وما ينصرف وما لا ينصرف، والوقف والابتداء، توفي سنة 291هـ. ينظر: إنباه الرواة 1/173، وبغية الوعاة 1/396، وشذرات الذهب 380/2.

3. هو سعيد بن مساعدة أبو الحسن البصري، المعروف بالأخفش الأوسط، أخذ عن الخليل ولزم سيبويه، توفي سنة 211هـ، وقيل: سنة 215هـ. ينظر: إنباه الرواة 2/36، وبغية الوعاة 1/590، وشذرات الذهب 2/126.

4. هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان، أخذ عن الزجاج وابن السراج وميرمان، وتخرج وتخرج على يديه ابن جنى وعلي بن عيسى الربعي، من مؤلفاته: الإياضاح ، والكلمة، والمسائل العسكرية، والمسائل البصرية، توفي سنة 377هـ. ينظر: إنباه الرواة 1/308، وبغية الوعاة 1/496، وشذرات الذهب 3/207.

5. هو عبد الواحد بن علي بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم بن برهان أبو القاسم الأستاذ العكبري النحوي، صاحب العربية والتاريخ وأيام العرب، توفي سنة 456هـ. ينظر: العقد الثمين للذهبي ص 71، وبغية الوعاة 2/120، وشذرات الذهب 3/478.

6. ينظر رأيهما في: الإنصال في مسائل الخلاف 2/493، وشرح المفصل لابن يعيش 1/68، وضرائر ابن عصفور 78، وشرح ابن الناظم 661، وشرح الرضي على الكافية 1/107، وخزانة الأدب للبغدادي 1/147.

7. ينظر: شرح الرضي على الكافية 1/107، وشرح الأشموني 2/274، وخزانة الأدب للبغدادي 1/147.

ولم يذكر ابن الأباري⁽¹⁾ التخصيص بالعلمية لدى الكوفيين، بل جعل ترك صرف ما ينصرف للضرورة عاماً، وذكر أنه تابع لمذهب الكوفيين؛ "لكثر النقل الذي خرج عن حكم الشذوذ لا لقوته في القياس"⁽²⁾.

واستأنس الأشموني بما ذكره الرضي قائلاً: "ويؤيده أن ذلك لم يسمع إلا في العلم".⁽³⁾ وعزرا البغدادي⁽⁴⁾ القول باشتراط العلمية إلى السهيلي⁽⁵⁾، حيث ذكر أن الكوفيين يجوزون يجوزون ترك الصرف مطلقاً في الأعلام وغيرها، وقد ذكر السهيلي هذا حيث قال: "فإن رأيت علمًا منوناً فلعلة، على أن الشعراً كثيراً ما يتزكون صرف العلم، كانت فيه تلك العلة أو لم تكن".⁽⁶⁾

كما أن الكوفيين استشهدوا على مذهبهم بأبيات شعرية لم يكن موضع الشاهد فيها علماً، وذلك نحو استشهادهم بقول الفرزدق⁽⁷⁾، وقيل: ابن أحمر⁽⁸⁾:

1. هو عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن أبي سعيد، أبو البركات كمال الدين الأنصاري، عالم نحوى، قرأ الأدب أيضاً، كما كان إماماً ثقة، وفقيها مُناظراً، من مؤلفاته: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، والإغراب في جدل الإعراب، ونزهة الأباء في طبقات الأدباء، توفي سنة 577هـ. ينظر: إنماء الرواية 2/169، وبغية الوعاء 2/86، وشذرات الذهب 4/443.

2. الإنصاف في مسائل الخلاف 2/514.

3. شرح الأشموني 2/274.

4. هو عبد القادر بن عمر البغدادي، علامة بالأدب والتاريخ والأخبار، ولد وتأنب ببغداد، من مؤلفاته: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، وشرح أبيات مغني اللبيب، وشرح شواهد الشافية، توفي سنة 1093هـ. ينظر: هدية العارفين 5/602، والأعلام 4/41.

5. هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أصبغ بن حبيش أبو زيد السهيلي الخثعمي المالقى، كان عالماً بالعربية واللغة القراءات، من مؤلفاته: الروض الأنف في شرح السيرة، ونتائج الفكر، وشرح الجمل، توفي سنة 581هـ. ينظر: إنماء الرواية 2/162، وبغية الوعاء 2/81، وشذرات الذهب 4/457.

6. أمالى السهيلي: 26.

7. هو همام بن غالب بن صعصعة بن ناجية بن عقال بن محمد بن سفيان بن مجاشع، والفرزدق لقبه سمي به تشبيهاً لوجهه بالفرزدق وهو العجين الذي يُسوى منه رغيف الخبز لاستدارة وجهه وغلظه، وهو شاعر إسلامي ذكره ابن سالم في الطبقة الأولى من طبقات شعراً الإسلام بعد جرير، توفي سنة 110هـ. ينظر: طبقات فحول الشعراء 2/298، والشعر والشعراء 1/462، وخزانة الأدب للبغدادي 1/217.

8. هو عمرو بن أحمر بن العمدة بن عامر أبو الخطاب الباهلي، وقد اختلف كثيراً في اسمه، قال ابن قتيبة: هو عمرو بن أحمر بن فرّاص بن معن أصغر، وهو شاعر مخضرم، عده ابن سالم في الطبقة الثالثة من

صرف الممنوع من الصرف ومنع المتصروف

إِذَا قَالَ غَاوٍ مِنْ تُتُوكَ قَصِيْدَةً بِهَا جَرَبَ عُدَّتْ عَلَيَا بِزَوْبَرَ⁽¹⁾

فترك صرف (زوبر) وهو منصرف، وهو ليس علمًا؛ ومعناه: نسبت إلى بكمالها، من قولهم: أخذ الشيء بزوبره، إذا أخذه كلّه، وقيل: إن المعنى كذباً وزوراً⁽²⁾.

وقد نقل ابن جني عن أبي علي الفارسي ما يفيد أن منع صرف (زوبر) في هذا البيت جاري على القياس، قال ابن جني: "سألت أبي علي عن ترك صرف (زوبر)، فقال: علقه علمًا على القصيدة فاجتمع فيه التعريف والتأنيث كما اجتمع في (سبحان) التعريف والألف والنون"⁽³⁾.

كما كان من شواهدهم قول الشاعر:

فَأَوْقَضَ عَنْهَا وَهِيَ تَرْغُو حُشَاشَةً بِذِي نَفْسِهَا وَالسَّيْفُ عُرْيَانُ أَحْمَرُ⁽⁴⁾

حيث ترك صرف (عريان) وهو منصرف، وليس علمًا، وكونه وصفاً مزيداً بالألف والنون لا يوجب منعه؛ لأن مؤنته (فعلانة) وليس (فعلى) كما أن أوله ليس مفتوحاً كما هو الشرط في المنع من الصرف⁽⁵⁾.

ومما استشهدوا به على منع المتصروف من الصرف قول الشاعر:

فَإِلَى إِنِّي أَمْ أَنَاسَ أَرْحَلُ ناقَتِي عَمِّرِ فَتَبَلُّغُ حاجَتِي أَوْ تُرْحِفُ⁽⁶⁾

حيث ترك صرف (أناس) وهو متصروف، فجره بالفتحة من غير تتوين مع أنه ليس فيه إلا علة واحدة وهي العلمية (أم أناس)، وهي لوحدها لا تقتضي المنع من الصرف إلا إذا انضمت إليها علة أخرى كالتأنيث، أو العدل، أو زيادة الألف والنون، أو وزن الفعل⁽⁷⁾. وقد وردت للبيت رواية أخرى، هكذا:

فحول الإسلام، وقال عنه: "صحيح الكلام كثير الغريب". ينظر: طبقات فحول الشعراء 2/ 570، 580،

والشعر والشعراء 1/ 344، والأعلام 5/ 72.

1. البيت من بحر الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه 1/ 206. ولابن الأحمر في لسان العرب (زبر) 7/ 10. ولأحدهما في خزانة الأدب للبغدادي 1/ 148. وللطرماح في شرح المفصل لابن يعيش 1/ 38. وبلا نسبة في الخصائص 2/ 3، 274.

2. ينظر: الإنصال في مسائل الخلاف 2/ 495، 496.

3. الخصائص 2/ 4.

4. البيت من بحر الطويل، وهو بلا نسبة في الإنصال في مسائل الخلاف 2/ 497، وخزانة الأدب للبغدادي 1/ 148.

5. ينظر: الإنصال من الإنصال 2/ 498 بهامش الإنصال في مسائل الخلاف، الشاهد رقم 315.

6. البيت من بحر الكامل، وهو لبشر بن أبي خازم في ديوانه ص 171.

7. ينظر: الإنصال من الإنصال بهامش الإنصال في مسائل الخلاف 2/ 497، الشاهد رقم 313.

(1) فَإِلَى إِبْنِ أُمِّ أَنَّاسٍ أَرْحَلْ

بصرف (أناس) وجره بالكسرة مع التنوين، وهي رواية سيبويه في كتابه، حيث أنسد البيت مع بيت بعده:

مَلِكٌ إِذَا نَزَلَ الْوَفُودَ بِبَابِهِ عَرَفُوا مَوَارِدَ مُزْبَدٍ لَا يُنْزَفُ

واستدل به على إيدال (ملك)، وهو نكرة من المعرفة وهو قوله (عمرو)⁽²⁾.

كما روی:

(3) قال ابن أم إياس

ونسبت هذه الرواية إلى ابن منظور⁽⁴⁾، إلا أن روايته في لسان العرب:

(5) فَإِلَى إِبْنِ أُمِّ أَنَّاسٍ

و(أم أناس): بعض جدات الشاعر، وهي من بنت ذهل بن شيبان⁽⁶⁾، و(ابن أم أناس) هو عمرو عمرو بن حجر الكندي⁽⁷⁾.

ويُروى أوله بالواو:

(8) وَإِلَى ابْنِ أُمِّ أَنَّاسٍ

وبالفاء:

(1) فَإِلَى ابْنِ أُمِّ أَنَّاسٍ

1. البيت بهذه الرواية في: الكتاب 2/6، والنكت 217/1، والدرر اللوامع 405/2.

2. ينظر: الكتاب 6/2.

3. الرواية في الانتصاف من الإنصال بهامش الإنصال في مسائل الخلاف 2/496 الشاهد رقم 313، ومسالك النهاة ص 201.

4. ينظر: الانتصاف من الإنصال بهامش الإنصال في مسائل الخلاف 2/496 الشاهد رقم 313 وابن منظور هو محمد بن مكرم بن علي بن أحمد بن أبي القاسم بن حقة بن منظور الأنصاري الإفريقي، كان عارفاً بال نحو واللغة والتاريخ والكتابة، صاحب لسان العرب في اللغة، توفي سنة 711هـ. ينظر: الدرر الكامنة 4/161، وبغية الوعاة 1/248، والأعلام 7/108.

5. لسان العرب (زحف) 19/7 .

6. هو ذهل بن شيبان بن ثعلبة بن عكابة: جد جاهلي بنوه بطن من بكر بن وائل، منهم الأمير أبو الهيثم خالد خالد بن أحمد. ينظر: الأعلام 3/8.

7. ينظر: خزانة الأدب للبغدادي 1/149، ومسالك النهاة ص 201.

8. عمرو هو عمرو بن المنذر بن ماء السماء، والدته أم أناس بنت عوف بن مسلم بن ذهل بن شيبان. ينظر: خزانة الأدب للبغدادي 1/14.

9. هذه الرواية في: الأصول في النحو 2/99، وخزانة الأدب للبغدادي 1/149.

وبدونهما:

(2) إلى ابن أمّ أنس

ومن شواهد الكوفيين أيضاً قول الشاعر:

وقائلةً ما بال دُوْسَرَ بَعْدَنَا صَحَا قَلْبُهُ عَنْ آلِ لَيْلٍ وَعَنْ هِنْدَ(3)

حيث منع (دوسر) من الصرف، وليس فيه علة إلا العلمية.

وقد رُويَ هذا البيت:

وقائلةً مَا لِقُرْيَعِيْ بَعْدَنَا (4)

وهي روایة البصريين، ويرى ابن عصفور (5) أنها هي الروایة الجيدة والصحيحة(6).

كما استدلَّ الكوفيون بقول الشاعر:

وَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ يَفْوَقَانِ مَرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ(7)

حيث تركَ صرفَ (مرداس) وليس فيه إلا علة واحدة وهي العلمية، وقد نُقلَ عن المبرد أنه ردَ هذه الروایة، وروى البيت:

فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ يَفْوَقَانِ شَيْخِي فِي مَجْمَعِ(1)

1. هذه الروایة في: الكتاب 2/6، والنکت 217/1، ولسان العرب (زحف) 19/7، وشرح التصريح 1/688، والدرر اللوامع 2/145، 405، ومسالك النهاة ص 201.

2. هذه الروایة في: الإنصال في مسائل الخلاف 2/496. وعليها يكون البيت مخروماً بحذف أول الوتد المجموع من (فعولن)، ومعلوم أنَّ علة الخرم من على النَّفْسِ الْجَارِيَةِ مُجْرِي الزَّحَافِ. ينظر: جامع الدروس العروضية ص 36، 39.

3. البيت من بحر الطويل، وهو لدوسر بن دُهبل القريري في الإنصال في مسائل الخلاف 2/500، وضرائر ابن عصفور ص 79، والمقاصد النحوية 3/332. وبلا نسبة في شرح ابن الناظم 662، وشرح الأشموني 2/273، وخزانة الأدب للبغدادي 149/1، 150.

4. البيت بهذه الروایة في: الإنصال في مسائل الخلاف 2/50، وضرائر ابن عصفور 79، والمقاصد النحوية 3/332، وخزانة الأدب للبغدادي 1/150.

5. هو علي بن مؤمن بن علي أبو الحسن بن عصفور الإشبيلي، حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس، من مؤلفاته: الممتع في التصريف، والمقرب، وثلاثة شروح على الجمل، توفي سنة 663هـ. ينظر: بغية الوعاة 2/210، وشذرات الذهب 5/472، والأعلام 5/27.

6. ينظر: ضرائر ابن عصفور ص 79.

7. البيت من بحر المتقارب، وهو للعباس بن مرداس في الأصول في النحو 3/437، والإإنصال في مسائل الخلاف 2/499، وأمالی السهيلي 72، وشرح المفصل لابن يعيش 1/68، وضرائر ابن عصفور ص 78.

قال ابن جني: "فَأَمَّا مَا رَوَوهُ مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ:

فَمَا كَانَ حَسْنٌ وَلَا حَابِسٌ يَفْوَقَانِ مَرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ

فَإِنَّ أَبَا الْعَبَاسِ رَوَاهُ غَيْرُ هَذِهِ الرِّوَايَةِ، وَهِيَ قَوْلُهُ:

يَفْوَقَانِ شِيخِي فِي مَجْمَعِ (2).

قال الرضي: "والإنصاف أن الرواية لو ثبتت عن ثقة لم يجز ردُّها وإن ثبتت عندك رواية أخرى". (3).

ويرى ابن عصفور أنه لا دليل للكوفيين في هذا البيت؛ لأن حذف التنوين لا يكون دليلا على منع الصرف إلا بشرط أن يستعمل الاسم مع ذلك في موضع الجر مفتوحاً (4)، مع أنه قد اختار مذهب الكوفيين من جواز منع صرف المصاروف للضرورة، حيث قال: "والصحيح عندي ما ذهب إليه الكوفيون". (5).

ولذلك فهو يرى أن البيت السابق لهذا البيت، وهو قوله:

وَقَائِلَةً مَا بَالْ دُوْسِرِ (6).

هو الدليل على صحة مذهبهم؛ لأن الاسم جاء في موضع خفض، ومع ذلك ورد مفتوحاً غير منون، فدل هذا على صحة مذهبهم.

ويرى ابن مالك أن رد المبرد لرواية الكوفيين جرأة منه، وقد ندد بهذه الجرأة قائلاً: "وللمبرد إقدام في رد ما لم يرو ... مع أنَّ الْبَيْتَ بِذَكْرِ (مرداس) ثَابَتْ بِنَقْلِ الْعَدْلِ عَنِ الْعَدْلِ

1. البيت بهذه الرواية في: الأصول في النحو 3/438، وسر صناعة الإعراب 2/198، والإنصاف في مسائل الخلاف 2/500، وشرح المفصل لابن يعيش 1/68، وضرائر ابن عصفور ص 78، وشرح التسهيل لابن مالك 3/430، وشرح الرضي على الكافية 1/108، وخزانة الأدب للبغدادي 1/148.

2. سر صناعة الإعراب 2/198.

3. شرح الكافية: 1/108.

4. ضرائر ابن عصفور ص 79.

5. ضرائر ابن عصفور ص 80.

6. ينظر: ضرائر ابن عصفور ص 80، 81.

في صحيح البخاري⁽¹⁾ وغيره، وذكر^(شيفي) لا يُعرف له سند صحيح، ولا سند يُدين به من التسوية، فكيف من الترجح!⁽²⁾

كما أوردها ابن هشام⁽³⁾ في كتاب السيرة النبوية، حيث قال: "قال ابن إسحاق⁽⁴⁾: "وأعطي عباس بن مردارس أباعر فسخطها، فعاتب فيها رسول الله ﷺ فقال عباس بن مردارس يعاتب رسول الله ﷺ :

وَكَانَتْ نَهَابًا تَلَافِيْتُهَا
بَكَرِيٌّ عَلَى الْمَهْرِ فِي الْأَجْرَعِ
وَإِبْقَاظِي الْقَوْمَ أَنْ يَرْقُدُوا إِذَا هَجَّعَ النَّاسَ لَمْ أَهْجَّهُ
إِلَى أَنْ قَالَ :

وَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ
يَقُولُ شِيفِي فِي الْمَجْمَعِ

وقال ابن هشام: أنسدني يونس النحوي:

وَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ
يَقُولُ مَرْدَاسٌ فِي الْمَجْمَعِ⁽⁵⁾

ومن شواهد الكوفيين أيضاً قول الشاعر:

أَوْمَلُ أَنْ أَعِيشَ وَأَنْ يُومِي
بِأَوْلَ أَوْ بِأَهْوَنَ أَوْ جُبَارِ

1. هو محمد بن أبي الحسن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن الأخفف أبو عبد الله البخاري، حافظ أحاديث رسول الله ﷺ - من كتبه: الجامع الصحيح المعروف بـ صحيح البخاري، والتاريخ، وخلق أفعال العباد، توفي سنة (256هـ). ينظر: وفيات الأعيان 4/188، وتهذيب التهذيب 9/41، والأعلام 6/34.

2. شرح التسهيل لابن مالك 3/430، 431. وتتجذر الإشارة إلى أن هذا البيت لم يرد في صحيح البخاري، وإنما هو في صحيح مسلم، باب إعطاء المؤلفة قلوبهم على الإسلام وتصير من قوي إيمانه، رقم الحديث (2490).

وهذه الواقعة مذكورة في صحيح البخاري في باب ما كان النبي ﷺ يعطي المؤلفة قلوبهم، ولكن لم يرد فيها بيت الشعر ولا غيره، والذي فيها: كان النبي يعطي المؤلفة قلوبهم وغيرهم من الخمس ونحوه، رقم الحديث (3150).

3. هو عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري أبو محمد البصري، مهذب السيرة النبوية، من مؤلفاته: السيرة، وأنساب حمير وملوكها، وشرح ما وقع في أشعار السيرة من الغريب، توفي سنة 213هـ. ينظر: إناء الرواة 2/115، وبغية الوعاة 2/139، وشذرات الذهب 2/28.

4. هو محمد بن إسحاق بن خيار أبو بكر وقيل أبو عبد الله المطابي بالولاء المدني صاحب المغازى والسير، ومن كتبه أخذ عبد الملك بن هشام سيرة رسول الله ﷺ، توفي سنة 151هـ. ينظر: وفيات الأعيان ص 4276، والأعلام 6/28.

5. السيرة النبوية لابن هشام 4/92.

أَوِ التالِي دُبَارٌ، فَإِنْ أَفْتَهُ فَمُؤْنِسٌ أَوْ عُرُوبَةً أَوْ شِيَارٍ⁽¹⁾
 حيث منع صرف (دبار)، و(مؤنس)، وهو مصروفان، وليس فيهما علة مانعة للصرف
 غير العلمية، فهما علمان على يومين من أيام الأسبوع في الجاهلية⁽²⁾.
 إلَّا أَنَّ ابْنَ مَنْظُورَ قد روى الشاهد بصرف (دبار) و(مؤنس) حيث جرهما بالكسرة مع
 التنوين، فقد جاء في كل من مادة: (أنس)، و(جبر) و(دبر) و (شير) بجر (دبار) منوناً بالكسر
 ولم تضبط نهاية (مؤنس) فيها⁽³⁾، بينما ورد (مؤنس) مجروراً بالكسرة مع التنوين في مادة
 (هون)⁽⁴⁾.

ومثلاً جاز صرف الممنوع للضرورة، أجازوه أيضاً للتقارب، قال ابن الحاجب:
 "ويجوز صرفه للضرورة، أو التقارب"⁽⁵⁾.

والمقصود بالتقارب أن يُصرَفَ الممنوع ليناسب المنصرف الذي يليه، وذلك نحو قوله تعالى: «إِنَّا أَعْتَدْنَا لِكَافِرِينَ سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا»⁽⁶⁾، حيث صرف (سلالاً) لمناسبة ما
 بعده⁽⁷⁾.

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلوة والسلام على سيد الكائنات، سيدنا محمد بن عبد الله، وأصحابه السادات، وأزواج الطاهرات، ومن سار على هديهم إلى يوم أن يبعث الله من مات.

إن القاعدة العربية النحوية غير مطردة في جل أبواب علم النحو وموضوعاته، فهي تشذ في كثير من الموضع، وأكثر ما يبين لنا أوجه شذوذها واستعمالات العرب لهذه الأوجه الشاذة هو ما نقل إلينا من كلام العرب، شعره ونشره.

والنحويون في أخذهم عن العرب وروايتهم عنهم لم يجعلوا ذلك مطلقاً من دون قيد، بل وضعوا له قواعد صارمة لبيان أحوال الرواية، ومعرفة من يصلح للأخذ منه والرواية عنه،

1. البيتان من بحر الوافر، وهو لشاعر جاهلي في لسان العرب (هون) 15/113، والدرر اللوامع 1/29.=
 = وبلا نسبة في جمهرة اللغة 3/1311، والإنصاف في مسائل الخلاف 2/497، ولسان العرب (أنس) 1/172،
 (جبر) 3/69، و(دبر) 5/213، و(شير) 8/174.

2. ينظر: الاننصاف من الإننصاف بهامش الإننصاف في مسائل الخلاف 2/497، الشاهد رقم 314.

3. ينظر: لسان العرب 1/172، 3/69، 5/213، 8/174.

4. ينظر: لسان العرب 15/113.

5. شرح الرضي على الكافية 1/108.

6. سورة الإنسان الآية 4.

7. ينظر: شرح الرضي على الكافية 1/108.

والغرض من ذلك إدراك الفصيح من الكلام وال الصحيح من المرويات التي يصلح الاحتجاج بها دون غيرها، فاشترطوا على أنفسهم لسلامة اللغة أن لا يحتاجوا إلا بنقل القصة.

المصادر والمراجع

1. الأعلام، خير الدين الزركلي، قاموس ترجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين، نافع- يوهنس، دار العلم الملايين، بيروت، ط11، 1995م.
2. أمالی السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسی، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، المكتبة الأهرية للتراث، القاهرة، مصر، ط 2002 .
3. إنیاه الرواۃ على أنبیاء النھاۃ، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطی، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط 1، 1986م.
4. الإنصال في مسائل الخلاف بين النحوين البصريين والکوفيين، أبو البركات عبد الرحمن بن الأنباري، ومعه كتاب الإنصال من الإنصال، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، 1987 م.
5. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنھاۃ، الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط 2، 1979م.
6. تفسیر التحریر والتؤیر، محمد الطاهر بن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس. 1997م.
7. تهذیب التهذیب، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعی، دار الفكر، بيروت، ط 1، 1984م.
8. جامع الدروس العروضية، الدوکالي محمد نصر، جامعة ناصر، الخمس، ط 1، 1997م.
9. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، دار الفكر، بيروت، ط 1، 1999م.
10. خزانة الأدب ولب لباب العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 4، 1997
11. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنی، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2001م.
12. الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، الإمام الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، ضبطه وصححه: الشيخ عبد الوارد محمد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ط 1، 1418هـ – 1997م.

13. الدرر اللوامع على هَمَع الهوامع شرح جَمِيع الجوامع، أَحْمَدُ بْنُ الْأَمِينِ الشَّنَقِيَّطِيِّ، وَضَعَ حَوَاشِيهِ: مُحَمَّدُ بَاسْلُ عَيْنَ السُّودَ، دَارُ الْكِتَبِ الْعُلُومِيَّةِ، بَيْرُوتُ، طِّيَّـٰ 1999.
14. ديوان بشر بن أبي خازم الأَسْدِيِّ، عَنِّي بِتَحْقِيقِهِ دُ. عَزَّةُ حَسْنٍ، دَارُ الشَّرْقِ الْعَرَبِيِّ، بَيْرُوتُ، طِّيَّـٰ 1995.
15. ديوان الفرزدق، تحقيق وشرح: كرم البستاني، دار صادر بيروت.
16. سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، وأحمد رشدي شحاته عامر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2000م.
17. السيرة النبوية لابن هشام، أبي محمد عبد المالك بن هشام المعاوري، تحقيق: وليد محمد بن سلامة، وخالد بن محمد بن عثمان، مكتبة الصفا، ط 1، 2001م.
18. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، شهاب الدين أبي الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد بن العماد الحنفي، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار القلم، بيروت.
19. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي المداني المصري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، ط 20، 1980م.
20. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي.
21. شرح التسهيل، ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط 1، 1990م.
22. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد الأزهرى، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط 1، 2000م.
23. شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريبونس، بنغازى، ط 2، 1996م.
24. شرح ألفية ابن مالك، ابن الناطم أبو عبد الله بدر الدين محمد، حققه وضبطه وشرح شواهده ووضع فهارسه د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، 1998م.
25. شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، توزيع مكتبة المتتبى، القاهرة.
26. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب منتهى الأربع بتحقيق وشرح شذور الذهب، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير.

27. شرح قطر الندى وبل الصدى، محمد محيي الدين عبد الحميد.
28. الشعر والشعراء، ابن قتيبة، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، 2003.
29. صحيح البخاري، أبو عبد الله بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن برذبة البخاري الجعفي، ضبط النص: محمود محمد محمود حسن نصار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2002.
30. صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسين الفشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
31. ضرائر الشعر، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي، المعروف بابن عصفور، وضع حواشيه: خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1999.
32. طبقات حول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، قرأه وشرحه: أبو جفر محمود محمد شاكر، الناشر: دار المدنى، جدة- السعودية.
33. العقد الثمين في تراجم النحويين، الحافظ شمس الدين محمد أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق وإعداد: د. يحيى مراد، دار الحديث، القاهرة، 2004م.
34. كتاب جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، حققه وقدّم له الدكتور: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1988م.
35. الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه، علق عليه ووضع حواشيه وفهارسه: د. أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1999م.
36. لسان العرب، ابن منظور، طبعة مراجعة ومصححة بمعرفة نخبة من السادة الأساتذة المتخصصين، دار الحديث، القاهرة، 2003م.
37. ما ينصرف وما لا ينصرف، أبو إسحاق الزجاج، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراءة، كلية البناء، جامعة عين شمس، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط3، 1420هـ، 2000م.
38. مسالك النهاة في وجوه الروايات. عرض ودراسة لشرح أبيات الكتاب، الدكتور: محمد خليفة الدناع، منشورات جامعة قاريونس، بنغازى، ط1، 1996م.
39. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، المشهور بـ(شرح الشواهد الكبرى)، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2005م.
40. المُقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: حسن حمد، مراجعة: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1999م.

41. النُّكَّ في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، أبو الحاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنمرى، ضبط نصه: د. يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١: 2005م.
42. هديّة العارفين، أسماء المؤلفين وأثار المصنّفين من كشف الطُّنون، إسماعيل باشا البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1414هـ - 1992م.
43. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزَّمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلَّان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1994م.

مجلة التربوي

العدد 11

الفهرس

الفهرس

ر.ت	عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
1	العمل بالحديث المعنون	د. أحمد عبدالسلام إيشيش	5
2	الإدراك الاجتماعي وعلاقته بجودة الحياة	أ. مها المصري أبورقيقة	18
3	التدخل العلاجي والتأهيلي المبكر وعلاقته بتحسين بعض مجالات النمو المختلفة للأطفال المصابين بأعراض متلازمة داون ودور الأسرة	د. حواء بشير أبوسطاش د. صالحة التومي الدروقي د. أمينة محمد العكاشي	32
4	ظاهرة الهروب من المدرسة الأسباب - العوامل المساعدة على حدوثها - الأساليب الإرشادية المقترحة لمعالجة هذه الظاهرة ضمن الواقع التعليمي الحديث	أ. زهرة المهدي فتح الله أبوراس	64
5	الذكاء الاجتماعي (2005-2015)	أ. عائدة سلامة السوداني	93
6	الآثار النفسية والاجتماعية والتربوية للحرب على الأطفال	أ. رويده رمضان الفتني	106
7	الفنون الجميلة وأقسامها عند كانط	د. نور الدين سالم قريبيع	127
8	تقدير معايير جودة المياه السطحية والجوفية لوادي كعام	أ. ربيع مصطفى أبوراوي أ. فاروق مصطفى أبوراوي	143
9	استراتيجيات مواجهة الضغوط النفسية في مرحلة المراهقة	أ. سعاد مفتاح مرجان	158

مجلة التربوي

العدد 11

الفهرس

182	أ. حواء بشير بالنور أ. زينب احمد أبوراس	من الجارة	10
191	أ. طارق عبد السلام الاعوج أ. سالم مسعود الدرقي أ. ميلاد محمد الحوات	تقييم مشاريع التخرج بأقسام الحاسوب بمؤسسات التعليم العالي بمنطقة الحمس باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)	11
212	د. إِمْرَهُ عَلَى سَلِيمَان أبوسطاش	منهج ابن الحنفي واختياراته النحوية في شرح ميمية أبي السعود	12
233	أ. عبير إسماعيل الرفاعي	صرف الممنوع من الصِّرَافِ وَمِنْعُ الْمَصْرُوفِ	13
252	د. عبد اللطيف بشير المكي الديب د. رجب فرج سالم اقنيبر	استخدام تقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية في تقييم استنزاف الغطاء النباتي وأثره على معدل درجات الحرارة بمنطقة الخمس	14
265	د. عطية رمضان الكيلاني أ. محمد أحمد عامر	تقييم دور الانترلوكين-2 كوسيلة للكشف عن سرطان المثانة البولية	15
275	د. وسام إبراهيم عواز د. عمار سالم غريبة	أثر الصادرات في النمو الاقتصادي خلال الفترة (2005 – 2015) في ليبيا	16
288	Mr. Muftah B. Eldeeb	Arabic Diacritics and Their Influence on Word Recognition	17

مجلة التربوي

العدد 11

الفهرس

294	Mrs. Aisha Ageal Mrs. Suad Mawal Mrs. Najat Jaber	The Effect of Exposure Frequency on Intermediate Language Learners' Incidental Vocabulary Acquisition and Retention through Reading	18
307	Mr. Saif Islam Muftah Marie	Investigating the Students' Real Problems in Forming the Different Types of Adverbial Clauses (Case Study: the Third Year Students in the Faculty of Education)	19
313	Nadia B. Gregni & Adel Ewhida	The best fitted regression line procedure for analytic rotation in factor analysis	20
318	Saleh Muftah Alyasir & Mufida Abduallah Alhaseek	A CASE STUDY OF LIBYAN AND SERBIAN TEACHERS` ATTITUDES TOWARDS INCLUSION EDUCATION	21

مجلة التربوي

الفهرس

العدد 11

331	Somia M. Amsher	DIFFERENTIAL SANDWICH THEOREMS FOR CERTAIN SUBCLASSES OF ANALYTIC FUNCTIONS	22
344	Amal Shamila Soad Muftah Fatma Omiman	Common Fixed Point Theorem For Sub- Compatible Mappings of Type A In Fuzzy 2-Metric Space	23
354	AMNA M. AHMED	Automorphisms of Groups That are Isomorphic to $(Z_n, +_n)$ with One Orbit	24
359	Ebtisam Ali Eljamal	Certain Conditions for Strongly Starlike and Strongly Convex Functions	25
365	Rajab, E. Abujnah, Elhadi A. Hadia, Sadek, B. Khomiara, Hassan, M. Sharif	Environmental Impacts of Libyan Man Made River on The Nearby Region	26
389	رسـ الفـ		27

مجلة التربوي

العدد 11

ضوابط النشر

يشترط في البحوث العلمية المقدمة للنشر أن يراعى فيها ما يأتي :

- أصول البحث العلمي وقواعده .
- ألا تكون المادة العلمية قد سبق نشرها أو كانت جزءاً من رسالة علمية .
- يرفق بالبحث المكتوب باللغة العربية بملخص باللغة الإنجليزية ، والبحث المكتوب بلغة أجنبية مرخصاً باللغة العربية .
- يرفق بالبحث ترجمة لغوية وفق أنموذج معه .
- تعدل البحوث المقبدلة وتصحح وفق ما يراه المحكمون .
- التزام الباحث بالضوابط التي وضعتها المجلة من عدد الصفحات ، ونوع الخط ورقمها ، والفترات الزمنية الممنوحة للتعديل ، وما يستجد من ضوابط تضعها المجلة مستقبلاً .

تنبيهات :

- للمجلة الحق في تعديل البحث أو طلب تعديله أو رفضه .
- يخضع البحث في النشر لأوليات المجلة وسياستها .
- البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر أصحابها ، ولا تعبر عن وجهة نظر المجلة .

Information for authors

- 1- Authors of the articles being accepted are required to respect the regulations and the rules of the scientific research.
- 2- The research articles or manuscripts should be original, and have not been published previously. Materials that are currently being considered by another journal, or is a part of scientific dissertation are requested not to be submitted.
- 3- The research article written in Arabic should be accompanied by a summary written in English.
And the research article written in English should also be accompanied by a summary written in Arabic.
- 4- The research articles should be approved by a linguistic reviewer.
- 5- All research articles in the journal undergo rigorous peer review based on initial editor screening.
- 6- All authors are requested to follow the regulations of publication in the template paper prepared by the editorial board of the journal.

Attention

- 1- The editor reserves the right to make any necessary changes in the papers, or request the author to do so, or reject the paper submitted.
- 2- The research articles undergo to the policy of the editorial board regarding the priority of publication.
- 3- The published articles represent only the authors' viewpoints.

